الخاتمـــــــة

وبعد أن تناول الباحث موضوع الدراسة في ثلاثة فصول ،وخصص الفصل **الأول للإطار النظري للجماعات المحلية والسياسة الإجتماعية** من خلال اللغوي والاصطلاحي والخلفيات التاريخية لهما مع الادلالة على موقف ورؤية بعض المنظرين لهما،وكذا الأسس الفلسفية التي يقوم عليهما هذان المفهومان والنظريات القانونية والاجتماعية المفسرة لهما،ثم واقعهما العملي في الجزائر مع التعرف على بعض المكونات التي تندرج ضمنهما،كالمجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي بعض الأجهزة الرسمية الأخرى،إضافة الى التغيرات التي وقعت بالأساس في مضمون السياسة الاجتماعية في توجه السلطة الجزائرية بداية مع مطلع التسعينيات في إطار الإصلاحات الشاملة التي إتبعتها الدولة،**أما الفصل الثاني فعرضنا واقع السياسة الاجتماعية** في إطارها الكلي بالجزائر،أما **الفصل الثالث فخصص لتبيان واقع دور الجماعات المحلية ميدانيا في تفعيل السياسة الإجتماعية بولاية الوادي** من خلال تسليط الضوء على إسهامات مختلف الاليات المحلية المنتخبة التنفيذية والمجتمعية بين الفترة (2010-2015)،و ولاية الوادي حيث الوسط الإجتماعي للباحث ومن خلال رصد المعطيات الجغرافية والديمغرافية والادارية لبيئة موضوع دور الجماعات المحلية في تفعيل السياسة الاجتماعية وحيثيات طبيعة البرامج الاجتماعية التي تهدف الى تحقيق العيش الكريم للعديد من الطبقات المحرومة،والتي تسعى مكونات المجتمع المحلي الى تنفيذها.

ومن خلال الدراسة والتحليل لموضوع "**دور الجماعات المحلية في تفعيل السياسة الإجتماعية دراسة حالة ولاية الوادي 2010-2015**"وصلنا الى نتائج تعتبر كإجابات للإشكالية العامة المسطرة في أول الدراسة والفرضيات المطرحة في ذلك:

-مدى مساهمة الجماعات المحلية في دورها التفعيلي للسياسة الإجتماعية يكمن في تبني توجهات حديثة في مضمونها من جهة ومع وجود مبدأ الشراكة المحلية بين كل الفاعليين محليين من جهة أخرى.

- الجماعات المحلية كيان يعبر على اللامركزية إدارية وله صلاحيات إجتماعية عديدة تأتي ضمن البرامج الحكومية للدولة.

- السياسة الإجتماعية هي برنامج منظم ودائم تشترك فيه كل الفواعل الرسمية وغير رسمية للتحقيق الحياة الأفضل للفئات المحرومة.

- اللامركزية الادارية غير كافية لنجاح السياسة الإجتماعية محليا في الجزائر بل لا بد من وجود توجه و إستراتيجات وطنية وسياسات تشترك فيها الأطياف النيابية والتنفيذية لتحسين الوضع المعيشي للمهمشين.

– الجماعات المحلية لوحدها لم تقدر على تفعيل السياسة الإجتماعية،والمواطن بولاية الوادي أثبت محورية دوره التساهمي في تفعيل السياسة الاجتماعية.

– تغير موقف السلطة الجزائرية في إعتبار السياسة الاجتماعية غاية و وسيلة راجع الى التحولات الاقتصادية والسياسية التي تبنتها،مع وجود تحولات إقتصادية دولية كبرى كالنظام الدولي الجديد العولمة التنمية المستدامة وتنامي دور منظمات حقوق الانسان الدولية المطالبة بضرورة توفير العيش الكريم للفرد.

– مسألة تحقيق الرفاه الاجتماعي بولاية الوادي تعني كل كل الفواعل المحلية.

– تتوزع حالات الفقر بالوادي خصوصا في المناطق النائية حيث تغيب الجهود الرسمية المؤدية الى تحسين أوضاعهم المعيشية إلا في حالات نادرة،بمعدل ثلاث(03) قافلات تضامنية في كل سنة كمبادرة إجتماعية.

–أدى عدم دعم الجهات الرسمية لمنظمات المجتمع المدني المحلي حاجزا في ممارسة هذه الأخيرة لنشاطاتها ذات البعد الاجتماعي.

– برغم من الانجازات التي حققتها ولاية الوادي في مجال التنمية الفلاحية ،إلا أن النائب الممثل للشعب لا يرى أهمية كبيرة لموضوع تفعيل السياسة الاجتماعية،كما لا يجتهد المفوض و التنفيذي في المبادرة بأي مشروع هادف الى تحسين الوضع الاجتماعي لفئات المعاقين والأطفال والنساء المعنفات التقليل من حالات الفقر التي تجتاح أرياف و قرى الولاية .

– أثبت المواطن بولاية الوادي أنه الداعم المركزي والمشارك الفعال في العمليات التضامنية،حيث يساهم هذا بعد التشخيص في نتائج هذه الدراسة ،وفي ظل تبني السلطة الجزائرية لحزمة من السياسات التقشفية الرامية الى ترشيد المال العام بعد الانخفاض في السعر العالمي للنفط (وصل الى حوالي 40 دولار)،ومع مواصلتها لتنفيذ البرامج الاجتماعية التي هي ضمن منظومة التشريعات المتعلقة بحماية المعاقين ،الطفل ،والمرأة خصوصا ، والتي جاءت بداية من سنة 2010 ، ورغم الاخفاقات التي غلبت على تفعيل السياسة الاجتماعية من قبل كافة الفواعل المحلية وعلى رأسها الجهاز النيابي،إلا أنها في الأخير تعكس رغبة رجال السلطة في تنمية دور الجماعات المحلية لإسهامها أكثر في فاعلية البرنامج الاجتماعي محليا،

وهذا لا يمزحنا من **تقديم التوصيات** التالية:

01– ضرورة أن يقتنع رجال الساسة بالجزائر بأهمية السياسة الاجتماعية ومضامينها التنموية والادماجية العمومية والمحلية،ويتجسد ذلك بالنصوص القانونية المخففة من قيود الوصايا.

02– محاولة تجديد طرح السلطة بإستمرار فيما يخص ضبط طبيعة المشكلات الاجتماعية التي قد تتبلور نتيجة تحولات دولية تتصف بالتعقيد في كل مرة، مما يزيد من حدة هذه المشكلات،لوضع أفضل الحلول لها.

03– إجراء إصلاحات قانونية وتنظيمية،لأجل تقوية الصلاحيات العامة والمرتبطة بالسياسة الإجتماعية.

04- فتح قنوات تقرب المواطن من طاولات رسم السياسة الاجتماعية محليا(الشراكة المحلية).
العامة بسلاسة،بل وجعله عنصرا فعالا في كل مراحل صناعة هذه السياسة.
05- وضع خطط وإستراتيجية موحدة لتقديم الإعانات للفقراء ومتابعتها لأجل إستثمارهم بما يخدم التنمية
06- إنشاء جهاز رقابي مشترك بين كل الأطراف المحلية لتقويم مدى فاعلية السياسات الاجتماعية.
07- حسن إستغلال الفئات الهشة لإعانات المالية المقدمة لهم لتطوير مواهبهم وحرفهم، دون العبث بها.

آفاق الدراسة

رغم ما سطرناه حول مضمون دور الجماعات المحلية في تفعيل السياسة الاجتماعية،فإن مجال البحث فيه ينتظره مزيد من الاهتمام العلمي،وذلك برصد المزيد من الدراسات الميدانية،وطنيا أو عربيا أو دوليا،كما يتمركز البحث حول إيجاد طروحات للدور العام للجماعات المحلية ممثلة بأجهزتها التمثلية من دون وجود أليات الوصايا،وطرح تصور آخر للنظام الهيكلي والاجرائي لها،وبوجود نظام رقابي قوي داخل هذه الاجهزة، وبالتالي البحث عن إصلاح" لنظام اللامركزية" دون أن يتعارض ذلك مع الأهداف العام للدولة وسيادتها الوطنية،والمبادرة بأي نظام ينمي الصلاحيات الاجتماعية للجماعات المحلية.

مواصلة البحث في دور المواطن المحلي في صناعة السياسة الاجتماعية في جميع مراحلها مما يعزز دوره للمشاركة في السياسات العمومية،كما يمكن مناقشة إمكانية مشاركة الفئات الضعيفة في رسم السياسات الإجتماعية،وهنا ينتقل من كونه مستفيد الى مشاركة في التنمية المحلية الى مشارك في رسم السياسة الاجتماعية، وتبقى الجماعات المحلية وسيلة تطمح الدولة في إبرازها كمحرك محلي ومفعل للبرامج الاجتماعية للوصول الى رفاه الفئات الضعيفة، ولتطوير طاقاتهم بما يساهم في تحقيق التنمية محليا ووطنيا.

وهذا ما أمكن إيراده في هذه الورقة العلمية المتواضعة، أملا أن تكون لبنة علمية مفيدة لمعالجة القضايا والمشكلات الاجتماعية المحلية الشائكة.

والله المستعان وعليه التكلان.